من باطن الاليتين والمراد بقبل المراة كما نقله في
الكفاية عن الامام وهو ملتقى الشفرين على المنفذ
ولا ينقض مس العانة والانثيين والاليتين وما بين
القبل والدبر ولا فرق في النقض بما تقدم ان يكون من
نفسه او من غيره نعم اذا مس غيره فان المماس ينتقض
وضوءه دون الممسوس فرع كان له كفان فقات
كانت احداهما عاملة والاخرى شلاء انتقض الوضوء
بالمس بالعاملة وكذا بالشلاء فلو كانت شلاء في او
عاملتين انتقض بكل منهما وهذا التفصيل جار في الذكر حتى
ويمنع الحدث من الصلاة والطواف وسجود الشكر
والتلاوة وخطبة الجمعة وهذا جار في البالغ
وغيره والذي يخص البالغ حمل المصحف ولوح فيه
قرآن وتقليب اوراق المصحف اي بعض من اعضائه
امابعود ونحوه فلا تحرم وفروض الغسل الواجب
النية الغسل بضم الغين اسم للماء ويكسرها اسم
لما يغتسل به من اشنان وغيره وبضمها وفتحها والفتح
ايضا اسم للفعل اي الاغتسال وهو المراد هنا كذا
نقل النووي في التهذيب ثم قال وسالت ابي مالك
عن ذلك فقال اذا اريد به الاغتسال فالمختار الضم
وحيث

وحيث ضممت اوله جاز ضم ثانيه وذكر الامم للغسل
ثلاثة فروض اولها النية ولها كيفيتان منها رفع
الحدث وان لم يقيد بالاكبر ومنها رفع الجنابة ان
اغتسل عنها او الحيض ان اغتسلت عنه فلو نوى احدهما
غير ما عليه وقع عما عليه دون الحدث ومنها نية استباحة
ما يفتقر الى الغسل كالوطي في حق من طهرت من
الحيض لا ما يستحب له كعبور المسجد لكن يحصل به الجمعة
وان لم يرفع حدثه كما في المحرر واعلم ان الغسل
يكون واجبا ومستحبا فالواجب اسبابه البول والحيض
والنفاس والولادة والجنابة بدخول حشفة او قدرها
فرجا وخروج المني والغسل المستحب كغسل الجمعة والى
العيدين والغسل لغاسل الميت والاسباب كثيرة يطول
هذا الكتاب بسردها اذا تقرر ذلك فوصف الغسل
بالواجب يقتضي ان الغسل المستحب لا يجب له هذه
المذكورات وليس كذلك فان الاستحباب لا يتادى الا بالنية
وتعميم البدن وازالة النجاسة عند من يراه شرطا او
وضع فلا فرق بين الواجب والمستحب فائدة ايجاب
النية يعرف ان الاسلام والتمييز شرطان وقد سبق
ولا بد ان تقترن النية باول مغسول واقيم المالوجهين